

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد المحاميات في كينيا، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 070114 13-59925X (A)



بيان

معلومات أساسية

حظيت الأهداف الإنمائية للألفية بالقبول على الصعيد العالمي باعتبارها مخطط التنمية. وهي توفر رؤية لمستقبل أفضل كثيراً بحلول عام ٢٠١٥ ضمن إطار للمشاركة العالمية من أجل التنمية. وتضع خطة العمل التي توفرها تلك الأهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بؤرة التخطيط الاقتصادي، مما يربط القضايا الجنسانية بالجوانب الجوهرية للتنمية وتعبئة الموارد.

وبالرغم من إحراز بعض التقدم، ما زال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكل "عملاً غير مكتمل" في معظم البلدان. ويتناول هذا البيان بعض التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الأهداف التي تمس حقوق المرأة.

الهدف ٢: إتاحة التعليم الابتدائي للجميع

وضعت حكومة كينيا نصب عينيها هدف القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥. وقد تم ذلك من خلال تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في قطاع التعليم، وتنفيذ تدابير التمييز الإيجابي في قبول الطالبات في الجامعات العامة، وإتاحة الفرصة للفتيات اللاتي انقطعن عن الدراسة بسبب الحمل في سن مبكرة لمواصلة تعليمهن. كما أنشأت الحكومة مرافق للإقامة الداخلية في المدارس الابتدائية للبنات في المناطق المهمشة والقاحلة لزيادة معدلات التحاق الفتيات وإكمال تعليمهن في تلك المناطق.

وقد بدأ تطبيق برنامج التعليم الابتدائي المجاني من أجل تحقيق هدف إتاحة التعليم الابتدائي للجميع. إلا أن البرنامج يتعرض للانتقاد لإحفاقه في تقديم تعليم جيد بسبب الافتقار إلى مرافق كافية لتلبية احتياجات التلاميذ.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

صدقت الحكومة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونقحت السياسة الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتنمية لعام ٢٠٠٠ لكي تكون متسقة مع دستور عام ٢٠١٠. والتزمت بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتباره وسيلة فعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحفز تحقيق تنمية مستدامة حقاً.

وبالرغم من السياسات التي أُقرت، والإصلاحات التشريعية التي أُجريت، والخطط والبرامج التي وضعت، ما زالت هناك تفاوتات بين الجنسين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الكيني. وفي حين تتحمل النساء والفتيات القدر الأكبر من أعباء انعدام المساواة وأشدّها أثراً، فإن تلك الأعباء تؤثر على المجتمع بوجه عام، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة التنمية وجهود الحد من الفقر. وقد أدى تطبيق دستور عام ٢٠١٠، الذي يتضمن مكاسب جوهرية للمرأة، إلى إتاحة الفرصة للحكومة للحد من الفوارق بين الجنسين.

ويتضمن الدستور أحكاماً للتمييز الإيجابي لكفالة إشراك المرأة في الأدوار القيادية في جميع جوانب التنمية الوطنية. وفي حين كانت تلك الأحكام موضع ترحيب من الجميع، فإن المحكمة العليا أعلنت في قرارها الصادر في عام ٢٠١٢ أن قاعدة الثلثين المنصوص عليها في الدستور هي قاعدة تدريجية الطابع وينبغي إعمالها بحلول عام ٢٠١٥. وترتب على ذلك أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان تقل عن عتبة الـ ٣٠ في المائة المنصوص عليها في الدستور. وما زالت هناك تناقضات بين الأحكام الدستورية العامة التي "تكفل" المساواة بين الجنسين والقوانين الأخرى الأكثر تحديداً، التي قد تظهر فيها حالات معينة من التمييز بين الجنسين.

وقد سمح قانون الأحزاب السياسية لمكتب مسجل الأحزاب السياسية بآلا يسجل سوى الأحزاب السياسية التي تتفق مع قاعدة المساواة بين الجنسين. غير أن المكتب، كما يتبين من الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣، لم يكفل الوفاء بالعتبة، مما أدى إلى إعاقة مشاركة المرأة مشاركة فعالة في النشاط السياسي. ويلزم أن يقوم المكتب بتنفيذ ولايته لإحياء ذلك الحكم.

ونص الدستور كذلك على سن قوانين لتنقيح القوانين المتعلقة بالأراضي وتوحيدها وترشيدها. وترسخ القوانين الجديدة مبادئ المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأراضي. وهي توفر إطاراً لكفالة أن تضمن المبادرات المتعلقة بالإصلاح الزراعي للمرأة حقوقاً متكافئة لتملك الأراضي ووراثتها والانتفاع بها ونقل ملكيتها إلى الأشخاص الذين تختارهم. ولم تتضح بعد الآثار التي ستترتب على القوانين الجديدة. ومن المهم أن يتم بناء قدرة اللجنة الوطنية للأراضي على مراقبة تنفيذ القوانين الجديدة المتعلقة بالأراضي.

وينص الدستور على أنه "من حق طرفي الزواج التمتع بحقوق متكافئة وقت الزواج، وأثناء الزواج، وعند فسخ الزواج". وكانت القوانين والممارسات القائمة من قبل التي تنظم الممتلكات الزوجية تميز ضد الزوجات التي كان إسهامهن في اقتناء تلك الممتلكات إسهاماً غير مباشر أو لا يمكن تقدير قيمته من الناحية النقدية. وعلاوة على ذلك، لم تكن قرارات

المحاكم متسقة فيما يتعلق بتحديد مساهمة الشريك، مما أدى إلى حرمان بعض الزوجات بصورة مجحفة من حقوقهن في الممتلكات الزوجية. وبصرف النظر عما تقدم، فإن مشروع قانون الممتلكات الزوجية لعام ٢٠١٢ لم يناقش بعد في البرلمان.

وبالرغم من أن إقرار مشاريع قوانين الأسرة، بما في ذلك مشروع قانون الزواج، ومشروع قانون حماية الأسرة، ومشروع قانون الممتلكات الزوجية، يُشار إليه باعتباره من الأولويات، فإن مشاريع القوانين تلك ما زالت قيد النظر في البرلمان. ولا يوجد حالياً أي قانون في كينيا يعالج تحديداً مسألة العنف العائلي، الذي يمثل تحدياً، حيث لا يزال العنف العائلي واسع الانتشار. وقد قُدم مشروع قانون الزواج للنظر فيه في عام ٢٠١٢، وعُرض على البرلمان في عام ٢٠١٣، ولكنه لم يُقر بعد.

وقد خطت حكومة كينيا خطوات واسعة لإقرار قوانين فعالة تُجرّم العنف الجنسي واتخذت كذلك خطوات لتجريم الممارسات الثقافية الضارة التي تشجع ارتكاب ذلك العنف. ويتوخى قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام ٢٠١١ حظر تلك الممارسة وضمان عدم انتهاك السلامة العقلية والجسدية لأي شخص عن طريق تلك الممارسة. كما قُصد من القانون حماية الفتيات من الزواج المبكر. ومع ذلك، فإن هناك بعض المجتمعات المحلية التي ما زالت تلجأ إلى تلك الممارسة ولكن في تكتّم.

وينص قانون إبرام المعاهدات والتصديق عليها لعام ٢٠١٢ على الإجراءات المتعلقة بإبرام المعاهدات والتصديق عليها وما يرتبط بذلك من مقاصد. ويتوخى أن يؤدي هذا القانون إلى جعل عملية التصديق على المعاهدات أكثر وضوحاً، بما يكفل حماية حقوق النساء والأطفال، كما هو منصوص عليه في الاعلانات والاتفاقيات الدولية.

وقد أسهم صندوق مشاريع المرأة، الذي أنشأته الحكومة ودُشن رسمياً في عام ٢٠٠٧، في تمكين المرأة الكينية وأسرّها اقتصادياً. ومع ذلك، أُطلقت دعوات عديدة لتحسين عملية تشغيل الصندوق. ذلك أن النساء في المناطق والمجتمعات المحلية المهمشة لا تتوفر لديهن دراية بالصندوق إلى حد كبير أو بكيفية الوصول إليه وبالتالي لا يمكنهن الاستفادة منه. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أعلنت الحكومة عن صندوق جديد، يسمى صندوق أويزو، من المتوخى أن يفيد النساء والشباب. وفي حين يمثل إنشاء الصندوقين خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه يلزم توفر قدر كاف من حسن النية لكفالة إمكانية الاستفادة المنتفعين المستهدفين من الصندوقين.

وقد أنشأ الدستور مؤسسات دستورية جديدة ومستقلة، بما في ذلك اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة بين الجنسين. وفي حين يُعد ذلك أمراً جديراً بالاشادة، فإن نرى

أن عدم تزويد تلك المؤسسات بالموارد الكافية يحد من قدرتها على القيام بدورها الرقابي. وإننا نناشد الحكومة أن تكفل حصول هذه المؤسسات على تمويل ودعم كافيين لكي يتسنى لها تنفيذ ولاياتها تنفيذاً فعالاً.

الهدفان ٤ و ٥: خفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات

دعمت حكومة كينيا المبادرات التي تهدف إلى تحسين الصحة والحقوق الإنجابية للمرأة بالتصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وإصدار دستور كينيا لعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٣، أعلنت الحكومة توفير خدمات الأمومة للنساء بالبحان. وقد تبين أن تنفيذ الاعلان ينطوي على مشاكل نظراً لاضطرار المستشفيات لاستقبال أعداد متزايدة من المرضى، مما أسفر عن تحميل المرافق المتاحة أعباء فوق طاقتها بما يعرضها للانهايار. وهناك حاجة إلى توفير الهياكل اللازمة لكفالة أن تكون الخدمات متاحة وسهلة المنال وميسورة التكلفة وعالية الجودة.

تحديات عامة

- لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على مستوى المواقع القيادية ومستويات صنع القرار بسبب الفقر، وعدم توفر النوايا الحسنة لتشجيع مشاركة المرأة في مجال السياسة، وانتشار العنف الجنساني ومواطن الضعف
- عدم كفاية الموارد المخصصة للوكالات التي تقوم بتنسيق تنفيذ برامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مما يحد من قدرتها على القيام بمهامها
- لا تزال الممارسات التقليدية والثقافية الضارة متجذرة في بعض المجتمعات المحلية. وهذا يؤدي إلى استمرار عرقلة إمكانية حصول الفتيات على التعليم
- وجود فجوات بين الجنسين في السيطرة على الموارد والفرص الاجتماعية - الاقتصادية وفي إمكانية الحصول عليها، مما في ذلك إمكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية ومشاركة المرأة في العمل في القطاعات الحديثة

التوصيات

إننا نحث الحكومة على اتخاذ تدابير لتحقيق ما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين بإقرار جميع مشاريع قوانين الأسرة قيد النظر ومواءمة السياسات القطاعية مع الأحكام القانونية والدستورية التي تنص على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- بناء قدرات الموظفين ومعارفهم فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني
- كفالة دراسة التدابير الرامية إلى تمكين المرأة دراسة وافية، وتنفيذها. وينبغي أن تتوخى تلك التدابير بناء قدرات النساء والشباب على الاستفادة من تدابير التمييز الإيجابي، مثل صندوق أويزو
- كفالة حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها، مع القيام في الوقت ذاته بقيادة حملات لمناهضة الممارسات الثقافية الضارة
- كفالة تزويد الهيئات الدستورية المكلفة بمراقبة تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموارد كافية من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية
- التعجيل بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي يعطي للأفراد حق تقديم الشكاوى إلى لجنة المراقبة مباشرة.